

 The American
University in Cairo

School of Global Affairs
and Public Policy

Center for Migration and Refugee
Studies



ورقة السياسات

الجوانب القانونية للهجرة المختلطة في المنطقة

العربية

الجوانب القانونية للهجرة المختلطة في المنطقة العربية

مقدمة:

تهدف الورقة الراهنة إلى إيجاد تعريف لماهية الهجرة المختلطة وجوانبها القانونية ، على نحو أكثر تحديداً، حيث فرض هذا المصطلح نفسه على المتخصصين في مجال الهجرة ممن تناولوا الظاهرة بشكل مكثف مؤخراً، وهو مصطلح يبدو سلساً جامعاً لكافة من يعبرون حدوداً دولية، ولكنه عند طرحه كمادة للبحث يصبح لفظاً متشعباً، حيث يشمل المصطلح محل الدراسة العديد من الفئات المتباينة التي يجمعها عنصر واحد وهو إنتقال مجموعة من البشر من مكان لآخر تحت مختلف الدوافع، وأياً كانت درجة الحاجة، بل وأحياناً يشير إلى درجة الإجبار على هذا الانتقال.

كما تهدف الورقة إلى محاولة ضبط المصطلحات التي تشملها مسألة الهجرة المختلطة، كذلك حصر سبل التعاطي مع هذه الظاهرة (القديمة / المستحدثة) من دول المنطقة العربية، بالإضافة إلى سبل التعاون بين الدول المتاخمة لبعضها البعض و التجارب الناجحة في هذا المضمار ، وأخيراً كيفية المضي قدماً و التوصيات الواجب أخذها في الإعتبار مع مراعاة التوازن بين ما هو أمني وما هو إنساني.

تعريف المصطلح بكافة جوانبه:

على عكس تمثيلات الهجرات لعل التعريف الأكثر شمولاً لمصطلح الهجرة المختلطة -بكافة أبعاده- ما أورده منظمة العمل الدولية من أن هذا النوع من الهجرة هو:

«تعدد العوامل الدافعة لهذه الحركات والاحتياجات المتباينة، ناهيك عن دوافع الأشخاص المعنيين. وتشمل العديد من تيارات الهجرة الناس المنتقلين لأسباب مختلفة، والذين يقاسمون الطرق أو وسائل السفر عينها ولديهم احتياجات وملامح مختلفة. ويمكن أن تشمل اللاجئين وطالبي اللجوء، وغيرهم من المشردين قسراً والأشخاص المهريين والمهاجرين الاقتصاديين، وضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، ويذكر أيضاً أن الأمم المتحدة قد أقرت عدة موائيق تحمي حقوق المهاجرين بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مروراً باتفاقيات عدة للاجئين وعديمي الجنسية وضحايا الإتجار بالبشر و حماية العمال المهاجرين وعائلاتهم»¹

وتأتى أهمية هذا المصطلح بسبب تلك الأهمية القصوى التي تمثلها هذه الظاهرة بتشعباتها على العديد من دول العالم على مدى العقدين المنصرمين من جراء تلك التحركات الجماعية والفردية التي تفوق قدرات الدول المستقبلية لهذه الأعداد خاصة من وصلوا إلى بلدان المهجر بشكل غير نظامى أربك حسابات تلك الدول، ووضعها أمام خيارات صعبة تراوحت ما بين إعلاء القيم الإنسانية ومبادئ القانون الدولي ، (سواء أكان ممثلاً في إتفاقيات أو معاهدات تتعلق باستقبال الفارين أو حتى بموجب القانون الدولي العرفي) أو تقليب المخاوف الأمنية واعتبارات تغير البنية السكانية للبلد المضيف².

فإذا تأملنا التعريف السابق نجد أنه يتناول موضوع الهجرة ، ما ينطبق على المهاجرين بدوافع مختلفة (بما في ذلك القضايا الاقتصادية والتعليمية والتمييزية والخوف من الاضطهاد أو العنف)». ويضيف في الوقت نفسه أبعاداً أخرى تربط هذه الدوافع

¹ https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_552791/lang--ar/index.htm.

² أقرت الأمم المتحدة عدة موائيق تحمي حقوق المهاجرين بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مروراً باتفاقيات عدة للاجئين وعديمي الجنسية وضحايا الإتجار بالبشر وحماية العمال المهاجرين وعائلاتهم...إلخ.

بأطر قانونية مختلفة على نفس المسارات (وحتى استخدام نفس وسيلة النقل)، بهدف الوصول إلى نفس بلد المقصد ، كما يشير التعريف أن حالة المهاجر قد تختلف أثناء مرحلة الهجرة نفسها فالمهاجر قد يتحول إلى لاجئ أو يتحول المهاجر غير النظامي إلى ضحية للإتجار بالبشر³.

ومما سبق يمكن تعريف الهجرة المختلطة في أنها « انتقال مجموعة من البشر لأسباب متباينة وقد تصبح حالتهم القانونية تفاعلية قابلة للتغيير خلال رحلتهم من بلدهم الأصلي إلى بلد المقصد» .

الجهود الرامية لحوكمة مسألة الهجرة المختلطة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط:

تحكم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الرامية إلى تنظيم مسألة الهجرة المختلطة بالإضافة إلى القوانين المحلية والقرارات الحكومية والسياسات التي تنظم هذا الموضوع المتشعب وبالرغم من ذلك، فإن مسألة تفعيل هذه الأدوات القانونية والسياسية لا تتم بالشكل المطلوب. فبالإضافة إلى سرعة على دول المنطقة نجد بعض المعوقات ربما كان أهمها الموائمة السياسية وتعقيد وديناميكية الموقف على الصعيد الوطني والمحلي، لنحصر بحثنا هنا في حالات الهجرة من جنوب البحر المتوسط إلى شماله، مع التأكيد على وجود حالات هجرة داخل القارة السمراء.

حوكمة مسألة الهجرة المختلطة في الشمال الإفريقي:

• إذا تناولنا دور مصر كأحد أهم دول الشمال الإفريقي تفاعلاً مع كافة قضايا الهجرة المختلطة، بل يمكننا القول بأن مصر لديها ما يمكن أن نطلق عليه حزمة من الإتفاقيات الدولية والإقليمية، بل والقوانين الوطنية التي تنظم آليات التعامل مع حالات الهجرة المختلطة. فمصر ليست فقط دولة موقعة ومصادقة على إتفاقية 1951، وبروتوكول 1967 المكمل لها فحسب بل أن مصر والعراق هما الدولتان الوحيدتان بين الدول العربية اللتان شاركتا في صياغة الإتفاقية ضمن ممثلي 26 دولة قبل طرحها للتوقيع⁴ ، وعلى المستوى الإقليمي فقد إنضمت مصر إلى إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969، والتي توسعت في تعريف اللاجئ عن سابقتها الدولية 1951⁵. وبروتوكولي مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، و منع وقمع ومعاينة الإتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال⁶. وعلى صعيد التشريعات الوطنية، حيث تمثل مصر تشريعات وطنية تحكم ما يتعلق بالهجرة المختلطة مثل قوانين: الأجانب 89 لسنة 1960، مكافحة الإتجار بالبشر رقم 64 لسنة 2010، ومكافحة الهجرة غير الشرعية رقم 82 لسنة 2016، وبصدد صياغة قانون للاجئين مستمد من إتفاقيتي 1951 و 1969⁷. ، وعلى صعيد السياسات، فقد تبنت مصر سياسة واضحة للسيطرة على حدودها البحرية خاصة بعد موجة من الهجرات غير النظامية منذ 2013 إلى 2016 أدت لعدة كوارث إنسانية لعل آخرها حادث غرق مركب رشيد سبتمبر 2016 والذي أودى بحياة ما يزيد عن مائتي شخص⁸.

³ مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات و الجريمة

<https://www.unodc.org/e4j/ar/tip-and-som/module-5/key-issues/Mixed-migration-flows.html>

⁴ موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين <https://www.unhcr.org/media/28185>

⁵ موقع جامعة مينسوتا <http://hrlibrary.umn.edu/research/ratification-egypt.html>

⁶ موقع إتفاقيات الأمم المتحدة - https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=ind&mtdsg_no=XVIII-12-a&chapter=18&clang=_en

⁷ الموسوعة القانونية المصرية [/https://egyption-law.com](https://egyption-law.com)

⁸ <https://sis.gov.eg/Story/128605?lang=ar>

• أما عن الجارة الليبية لمصر، فمن الجدير بالذكر فإنها (أى دولة ليبيا) أيضا طرفا فى بروتوكولى مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، و منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال⁹ ، واتفاقية اللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية 1969¹⁰. ووطنيا أصدر القانون 19 لسنة 2010 الخاص بالهجرة غير الشرعية وتعديلات القوانين الخاصة بالاتجار بالبشر¹¹. ولأن دولة ليبيا لا زالت تعاني من عدم استقرار سياسى حتى الآن، فإن سيطرة الدولة على عمليات الهجرة الغير نظامية لاتزال فى مرحلة أولية، حتى أن معظم رحلات الهجرة غير النظامية من جنوب المتوسط إلى شماله لفترة طويلة كانت تتم عبر الشواطئ الليبية¹².

• وما ورد فى تقرير للمفوضية الأوروبية عن تدريب رجال الحدود الليبيين لمنع تدفق الهجرة غير النظامية¹³، أشار إلى جهود ليبيا التى لم تصل لدرجة السيطرة على الشواطئ بعد وأنها تحتاج للمزيد من الدعم الدولى لمجابهة حالات الغرق والموت على شواطئها.

• أما فى الحالة التونسية، فقد انضمت لاتفاقية 1951 بروتوكولها دون مصادقة، وإن كانت صادقت على إتفاقية 1969¹⁴. أما على الصعيد الوطنى فقد أصدرت الدولة القانون رقم 61 لسنة 2016 الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية¹⁵. و لازالت جهود الدولية التونسية للتعاون مع جاراتها الأوربيات تحاول وقف الحوادث المأساوية على شواطئها من جراء رحلات الهجرة غير النظامية¹⁶.

• أما عن الجزائر المنضمة لاتفاقية 1951 و بروتوكولها أيضا فإن جهودها المحلية تبلورت فى تعديل القانون الجنائى بالقانون 01/09 لسنة 2009 والخاص بتعليق عقوبة الهجرة غير الشرعية¹⁷. وإن كانت تحاول مع مثيلاتها من دول إقليم الشمال الإفريقى بالتنسيق مع الدول الأوروبية على كبح جماح تلك الظاهرة¹⁸.

يمكن التفصيل أكثر فى الهجرة المختلطة حالة الجزائر بالعودة للمقالات التالية:

• وتأتى المغرب المنضمة فقط إلى اتفاقية 1951 و بروتوكولها، والتي لم توقع حتى الآن على إتفاقية 1969¹⁹، والتي تزامن إصدارها للقانون 14/17 الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر عام 2016 مع إصدار مصر لقانون الهجرة غير الشرعية فى نفس العام. وقد أحرزت المغرب نجاحا أشاد به الإتحاد الأوروبى تمثل فى تفكيك شبكات الهجرة غير النظامية و إيقاف 32 الف

⁹ موقع اتفاقيات الامم المتحدة - https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=ind&mtmsg_no=XVIII-12-a&chapter=18&clang=_en

¹⁰ موقع جامعة مينسوتا <http://hrlibrary.umn.edu/research/ratification-libya.html>

¹¹ <https://security-legislation.ly/ar/law/32174>

¹² آخر حادث كان غرق مركب محمل بالمهاجرين غير النظاميين فى السادس عشر من يونيو 2023 قبالة السواحل اليونانية.

¹³ https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/eu-delivers-support-border-management-libya-2020-07-16_en

¹⁴ موقع جامعة مينسوتا <http://hrlibrary.umn.edu/research/ratification-libya.html>

¹⁵ <https://legislation-securite.tn/ar/law/54459>

¹⁶ <https://arabic.euronews.com/2023/06/19/france-grants-tunisia-26-million-euros-to-combat-illegal-immigration>

¹⁷ <chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/72/2/1/56934>

¹⁸ <chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/1134/1.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

¹⁹ يأتى موقف المغرب هذا بسبب موقف الإتحاد الإفريقى المؤيد لقيام الجمهورية العربية الصحراوية.

مهاجر غير نظامي في عام واحد هو العام المنصرم. تجدر الإشارة إلى توقيع المغرب للإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين بالإضافة إلى عضويته في اللجنة الأمامية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مع الإشارة إلى تسوية أوضاع المهاجرين السياسة الوطنية للهجرة واللجوء

• وتأتى بعد ذلك دولة السودان المنظمة لإتفاقية 1951 وبروتوكولها²⁰ ويذكر للسودان أنها الدولة العربية الرائدة في التعامل التشريعي مع قضايا اللاجئين فيحكمها قانون اللجوء عام 1974، وقانون منع الاتجار بالبشر عام 2014²¹. و تمثل السودان دولة مصدرة ومعبر للمهاجرين غير النظاميين²² وكانت الجهود التي قامت بها الدولة بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة في ضبط الحدود كادت تكفل بالنجاح لولا الحرب الدائرة الآن والمتوقع أن تجعل الحدود السودانية في حالة مشابهة لمثيلتها الليبية.

• تأتى دولة موريتانيا في نهاية قائمة دول شمال إفريقيا ، والمنظمة أيضا لإتفاقية 1951 وبروتوكولها، والتي أصدرت تشريعا خاصا مرجعيته 25 للعام 2003 والخاص بمكافحة الاتجار بالبشر والذي تم تعديله في العام 2020²³. وموريتانيا تعاني من عدم توافر الإمكانيات لضبط مسألة الهجرة غير النظامية و مساعدة اللاجئين على أراضيها فطالبت في العام 2022 من الأمم المتحدة تكثيف دعمها للبلاد في هذا الإطار²⁴.

حوكمة مسألة الهجرة المختلطة في البلدان العربية بالشرق الأوسط الآسيوي:

ربما كانت بلدان الجزء الآسيوي من إقليم الشرق الأوسط أقل إحتكاكا بمسألة الهجرة غير النظامية بسبب بعد معظم هذه البلدان عن مسار تلك الرحلات غير النظامية من جنوب المتوسط إلى شماله، ولكنها بالتأكيد معنية بمسألة اللاجئين في العموم.

• إذا بدأنا بدولة اليمن التي تعاني من قلاقل سياسية وطائفية منذ العام 2014 وحتى الآن، نجد أنها منظمة لبروتوكول 1967²⁵. وليس لديها -مث أغلبية الدول العربية- أي تشريع خاص باللاجئين، وإن كانت لديها اللجنة المعنية باللاجئين²⁶ والتي تتولى تنظيم شؤونهم، وأصدرت في العام 2018 القانون رقم 1 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر²⁷ واليمن تبذل جهودا للسيطرة على الهجرة غير النظامية من القرن الإفريقي خاصة من يهربون إلى المملكة العربية السعودية منذ العام 2013، ولكن حالت حالة الحرب دون السيطرة على تلك الظاهرة²⁸.

• ولو تناولنا بالتحليل المملكة الأردنية الهاشمية والتي تستقبل (بخلاف الفلسطينيين) أعداداً من اللاجئين العراقيين والسوريين، فهي غير طرف في أي من الإتفاقيات الدولية أو الإقليمية الخاصة باللاجئين وإن كان لديها تشريع وطني خاص بمكافحة

²⁰ موقع جامعة مينسوتا <http://hrlibrary.umn.edu/research/ratification-libya.html>

²¹ <https://migrationpolicy.unescwa.org/ar/node/3511>

²² <https://www.cmi.no/publications/7174-irregular-migration-or-human-trafficking>

²³ <https://migrationpolicy.unescwa.org/ar/node/3766>

²⁴ <https://news.un.org/ar/story/2022/09/1112641>

²⁵ <http://hrlibrary.umn.edu/research/ratification-yemen.html>

²⁶ https://mofa.gov.ye/?page_id=1631

²⁷ <chrome-extension://efaidnbmninnibpcapjpcglclefindmkaj/https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRON-IC/107855/133000/F-123612460/1-2018%20ye.pdf>

²⁸ <https://www.newsyeemen.net/new/6376>

الإتجار بالبشر والمعروف بالقانون رقم 9 لسنة 2009²⁹. و تواجه الأردن ممن يحاولون الهجرة غير النظامية عبر المتوسط بعيدا عن الحدود الأردنية بل ينتقل المهاجرون إلى دول متاخمة لمحاولة الوصول إلى الشواطئ الأوروبية³⁰.

• أما بالنسبة للحالة السورية، فنجد أن سجلها المتواضع من الإتفاقيات الدولية لا يشمل أى من آليات حماية اللاجئين، ونجد أن ظروف الحرب الأهلية والإنتهيار الأمنى والإقتصادى كانت من العوامل التى أدت لنزوح العديد من السوريين خاصة الأكراد بشكل غير نظامى النزوح لا يكون بشكل غير نظامي عبر المتوسط وأدى ذلك لكوارث إنسانية ربما أبرزها الحالة الأيقونية للطفل إيلان الذى توفى على الشواطئ التركية أثناء محاولة أسرته السفر عبر المتوسط عام 2015³¹. ووطنيا، أصدرت الدولة السورية القانون رقم 3 للعام 2010 المتعلق بجرائم الإتجار بالأشخاص³². تعمل سوريا جنبا إلى جنب مع بعض المؤسسات الدولية الإنسانية على السيطرة على موجات الهجرة غير النظامية والإتجار بالأشخاص، ولكن معظم من يحاولون السفر عبر المتوسط لأوروبا من السوريين الفارين لبلاد أخرى مثل مصر منذ 2013 فالجهود السورية فى هذا المضمار غير فاعلة تماما. أما عن لبنان فهى غير طرف فى اتفاقية أو بروتوكول للاجئين، وإن كانت قد أصدرت القانون رقم 164 للعام 2011 لمعاقبة الإتجار بالأشخاص³³. وكانت ولا زالت تواجه تحديات كبرى للسيطرة على حالات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا والتى أدت لحوادث مأساوية وتحول الإمكانات المتواضعة للدولة فى لبنان والمشكلات السياسية والطائفية المزمنة دون الوصول إلى خطة فعالة قابلة للتنفيذ من اجل السيطرة الكاملة على مرافئها ومنافذها³⁴. الحالة السورية جرد مختصر للإتفاقيات دون تعليق

• أما عن التعاطى مع قضايا الهجرة فى دولة العراق، فقبل أن ندلف إلى الحديث عنها، نجد أن هناك مفارقة تسترعى الإنتباه وهى أنه بالرغم من كون العراق إحدى دولتين عربيتين شاركتا فى صياغة الإتفاقية الخاصة باللاجئين³⁵، إلا أنها ليست طرفا فى هذه الإتفاقية بأى شكل من الأشكال المتعارف عليها سواء بالتوقيع، أو الإنضمام أو المصادقة³⁶. وعلى صعيد مكافحة الإتجار بالبشر، فإن العراق، شأنها شأن معظم دول المنطقة، موقعة على بروتوكول باليرمو الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال فى العام 2009³⁷. وفى نفس المضمار، قد شرعت الدولة العراقية القانون 28 للعام 2012 والمعروف باسم "قانون مكافحة الإتجار بالبشر"، الذى تضمن فرض غرامات مالية تصل إلى 15.000.000 (خمسة عشر مليون) دينار عراقى أى ما يربو على أحد عشر ألف دولار أمريكى على مرتكب هذه الجرائم، بل وتصل العقوبة إلى الإعدام فى حالة وفاة الضحية³⁸. وبالرغم من هذه الجهود، إلا أن ظاهرة الإتجار بالبشر لا تزال متفشية بشكل يخرج عن السيطرة³⁹.

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclefindmkaj/http://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/6f1fee90-297b5f-424d-9a1c-d73afc235201.pdf

https://jfranews.com.jo/article/131365³⁰

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150903_migrants_elian_father³¹

&http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4512&ref=tree³²

https://kafa.org.lb/ar/node/130³³

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-61209711³⁴

موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 28185 https://www.unhcr.org/media/28185³⁵

https://www.unhcr.org/media/38230³⁶

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=ind&mtmsg_no=XVIII-12-a&chapter=18&clang=_en³⁷

https://www.sjc.iq/view.69103³⁸

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/zahrt-alamatjar-balbshr-fy-alraq³⁹

• و بالنسبة لدولة فلسطين، والتي بدأت منذ العام 2014 فى الإنضمام إلى الصكوك والمعاهدات الدولية⁴⁰، فإنها لم تنضم -بطبيعة الحال لظروفها التاريخية الفريدة- إلى إتفاقية 1951 للاجئين ولا لبروتوكول 1967⁴¹، وإن كانت طرفا فى بروتوكول باليرمو لخاص بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال منذ العام 2017⁴². ونلاحظ عدم وجود قانون صريح لمحاربة تلك الظاهرة سوى فى إشارات عابرة فى قانونى الطفل رقم 7 للعام 2004، وقانون العمل الفلسطينى للعام 2000، بالإضافة إلى القانون الأردنى المطبق فى أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية. وتؤكد المصادر الدولية وجود تلك الجريمة على الأراضى الفلسطينية دونما توفر أية بيانات أو إحصائيات عن حجم الممارسات التى يمكن وصفها بأنها تجارة بالبشر. ولأن السلطة الفلسطينية ليست لها سلطة مطلقة فى التعاطى مع هذه الظاهرة، تتهم كافة التقارير الحقوقية الفلسطينية الإحتلال الإسرائيلى بأنه أكبر المتورطين فى هذه الجريمة.

• وإذا تناولنا بالبحث دول الخليج العربى الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى، وجدنا أن سجلهم المتواضع إلى درجة كبيرة فى التوقيع والمصادقة على المعاهدات والصكوك الدولية لا يشمل على الإطلاق أى تفاعل مع كل من إتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين وبروتوكولها المكمل للعام 1967⁴³.

• أما على صعيد مكافحة الإتجار بالبشر، فالدول الست فى حالة إنضمامها للبروتوكول الخاص بمكافحة الإتجار بالبشر، باستثناء المملكة العربية السعودية التى وقعت على البروتوكول فى ديسمبر 2002 قبل إنضمامها إليه فى شهر يوليو 2007⁴⁴، فنجد أن مملكة البحرين قد أصدرت قانونها الخاص بمكافحة الإتجار بالأشخاص المعروف بالقانون رقم 1 لعام 2008، وتحتل البحرين مكانة متقدمة فى مكافحة الإتجار بالبشر أشادت بها الخارجية الأمريكية التى صنفتها من الفئة الأولى فى هذا المضمار⁴⁵. وسلطنة عمان أيضا أصدرت المرسوم السلطانى رقم 126 لسنة 2008، الخاص بمكافحة الإتجار بالبشر⁴⁶، وجهود السلطنة تتجلى فى إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر التى تقوم بالتوعية فى المجال بالتنسيق مع الجهات الوطنية المختصة⁴⁷. أما دولة قطر المتاخمة للبحرين، فقد لحقت بركب باقى الدول التى سنت قانون لمحاربة الإتجار بالبشر، وأصدرت القانون رقم 15 لسنة 2011 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر والذى يحمل فى طياته حزمة من الإجراءات لحماية المجنى عليهم⁴⁸. وتتبلور جهود الدولة هناك فى إنشاء المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر التى ترسم السياسات وتقدم البلاغات وتقدم الحماية فى قضايا الإتجار بالبشر⁴⁹.

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=217&Lang=en⁴⁰

⁴¹ المرجع السابق.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=ind&mtdsg_no=XVIII-12-a&chapter=18&clang=_en⁴²

<http://hrlibrary.umn.edu/research/ratification-index.html>⁴³

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=ind&mtdsg_no=XVIII-12-a&chapter=18&clang=_en#EndDec⁴⁴

<https://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDq669DxiXq1UUCjGjEMlgkc%3D>⁴⁵

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclefindmkaj/https://www4.aucegypt.edu/CMRS/Files/126%20%20Anti-Traf-ficking%20Law_AR.pdf⁴⁶

/https://nccht.om/ar-nccht⁴⁷

<https://www.ameezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2512&language=ar>⁴⁸

<https://www.ameezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=6129&language=ar>⁴⁹

• أما المملكة العربية السعودية كبرى دول الخليج العربي، فقط أصدرت نظام (قانون) مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص للعام 2009، والقاضى بمعاقبة القائم بالجريمة بالسجن حتى خمسة عشر عاما، وغرامة تصل إلى مليون ريال سعودي (حوالى 240 الف دولار أمريكى) ⁵⁰. أما عن جهودها فى تحجيم هذه الظاهرة، فقد أنشأت المملكة لجنة مكافحة الإتجار بالأشخاص ⁵¹ والتي تعمل بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة لتعقب المناجرين بالأشخاص وحماية الضحايا. وتعمل اللجنة بشكل متزامن مع أحد البرامج القيادية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي يركز على الشراكة والملاحقة الجزائية وإدارة البيانات.

• وفى دولة الكويت قد سنت القانون رقم 91 للعام 2013 فى شأن مكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ⁵³. وقد غلظت عقوبة هذه الجريمة لتصل إلى السجن لمدة خمسة عشر عاما ⁵⁴. وفى مجال المكافحة، لازالت جهود الدولة فى تضافر مع المنظمة الدولية للهجرة فى مجالى التدريب وتبادل المعلومات ⁵⁵، هذا، وقد تم مؤخرا الإعلان عن بعض القضايا الخاصة بالإتجار بالبشر فى الكويت ⁵⁶.

أفضل الممارسات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بتشريعات الهجرة المختلطة:

ربما تباينت الظروف والملابسات المحيطة بمسألة الهجرة المختلطة، وربما تباينت أمكانيات الدول التى تتعاطى مع هذه الظاهرة الهامة، إلا أن الممارسة الفضلى لهذا التعامل ليست بالضرورة حكرا على أعلى هذه الدول إقتصادا أو موارد، بل يمكننا القول بدون أى إجحاف لحقوق الدول الأخرى فى المنطقة أن التجربة المصرية تعتبر واحدة من أكثر التجارب التشريعية ثراء، ليس فقط فيما يتعلق بالسياسات والممارسات، ولكن على الصعيد التشريعى فى المقام الأول وهذا هو مبحثنا هنا. فالدولة المصرية قد وقعت أو صادقت أو إنضمت إلى ما يزيد عن أربعين إتفاقية أو معاهدة دولية وإقليمية ترتبط بشكل أو بآخر بحقوق الإنسان ⁵⁷. بل أن هناك إتفاقية قد إنضمت إليها الدولة المصرية فى العام 1928 وهى إتفاقية مناهضة العبودية 1926 ⁵⁸.

وبالإضافة إلى حزمة الإتفاقيات الدولية والإقليمية، نجد أن هناك زخما من القوانين المنظمة لكافة أنواع ومراحل الهجرة ووجود الأجانب، وكافة أنواع الحراك البشرى. فمصر، فيما يتعلق بكافة مسائل الهجرة، تحكمها حزمة القوانين الآتى ذكرها:

• قانون الجنسية رقم 391 لسنة 1956 الذى ينظم حصول المهاجرين الأجانب على الجنسية المصرية و يمنح الجنسية المصرية للمواطنين الأجانب المقيمين فى مصر من قبل العام 1900 ⁵⁹.

⁵⁰ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/4e09c59d-f173-4971-8a38-a9a700f27025/1>

⁵¹ <https://www.ncct.gov.sa/ar>

⁵² <https://news.un.org/ar/interview/2020/10/1064812>

⁵³ <https://migrationpolicy.unescwa.org/ar/node/3592>

⁵⁴ [/https://cyrilla.org/ar/entity/8qehqxlk2j8?file=1609100304573v86iser8p4.pdf&page=2](https://cyrilla.org/ar/entity/8qehqxlk2j8?file=1609100304573v86iser8p4.pdf&page=2)

⁵⁵ <https://mena.iom.int/ar/news/almnzmt-aldwlyt-llhjrj-fy-alkwyt-tkhttm-tdryb-dbat-alshrtt-mn-alkhtwt-alamamyt-hwl-mkaf-ht-alatjar-balbshr>

⁵⁶ <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/04/10/kuwait-human-trafficking-company-mod>

⁵⁷ <http://hriibrary.umn.edu/research/ratification-egypt.html>

⁵⁸ المرجع السابق.

⁵⁹ <http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDDetails?MasterID=2488>

• قانون الأجانب رقم 89 لسنة 1960، والذي ينظم المسائل المتعلقة بإقامة ودخول وخروج الأجانب إلى البلاد، والذي مر بعدة مراحل عدلته بالقوانين: 99 لسنة 1996، والقانون 88 لسنة 2005، والقانون 77 لسنة 2016، وأخيرا القانون 173 لسنة 2018. ويذكر أن تعديل عام 2005 كان لتغليظ عقوبة التسلل إلى إسرائيل بشكل غير نظامي عبر الحدود الشرقية للبلاد⁶⁰.

• قانون الجنسية رقم 26 لسنة 1975⁶¹ والذي ينظم حياة المهاجرين في مصر المتوطنين فيها منذ عام 1914، ويذكر أن هذا القانون قد تم تعديل أحكامه مرتين بالقانون 154 لسنة 2004⁶²، ومؤخرا في مايو 2023، حيث يمنح التعديل الجديد الأولاد القصر الجنسية المصرية للأم الأجنبية، سواء التي اكتسبت الجنسية المصرية أو كانت مولودة في مصر، أسوة بأبناء الأب الأجنبي، وذلك تحقيقا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة⁶³.

• قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم 64 لسنة 2010، والمتماهي مع بروتوكول باليرمو 2003، والذي تمت صياغته بشكل تقدمي حتى أنه لا يدين الضحية، ففي مادته الحاجية والعشرين ينص على أنه: "لا يعد المجني عليه مسؤولاً مسؤولية جنائية أو مدنية عن أي جريمة من جرائم الاتجار بالبشر متى نشأت أو ارتبطت مباشرة بكونه مجنئاً عليه"⁶⁴.

• القانون رقم 82 لسنة 2016⁶⁵ والمعروف بقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، والذي صدر في أعقاب حوادث مأساوية لمحاولات هجرة غير نظامية من الشواطئ المصرية إلى مثيلاتها الأوروبية. وقد تم تعجيل القانون مؤخرا بالقانون رقم 22 لسنة 2022⁶⁶ لتغليظ العقوبة ومضاعفة الغرامات المقررة على المهربين.

• وتقوم الدولة المصرية، في أعقاب أزمة اللاجئين السودانيين والتي تفجرت مع إشتباكات الخامس عشر من أبريل 2023 بصياغة قانون للاجئين والذي يهدف لإجراء حصر رسمي لأول مرة عن أعداد اللاجئين في مصر لتوفيق أوضاعهم خلال عام من إقرار اللائحة التنفيذية للقانون⁶⁷.

ونلاحظ في هذا السرد المختصر مدى ديناميكية القوانين والتي تخضع للتعديلات لتتماشى مع متغيرات الوضعية الخاصة بالمهاجرين واللاجئين، بل وتغليظ العقوبات على المهربين والمتاجرين بالبشر. أيضا، نجد أن مصر تستضيف أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين على أراضيها والذين بلغ عددهم وفقا لإحصاء المنظمة الدولية للهجرة حوالي تسعة ملايين أجنبي فوق أراضيها من 133 دولة⁶⁸. وهذا العدد الضخم والذي يتم التعاطي معه وتنظيمه بشكل لم يتسبب في أزمة حتى الآن لهو دليل واضح على نجاح التجربة

⁶⁰ <https://manshurat.org/node/7356>

⁶¹ https://www.cc.gov.eg/legislation_single?id=405107&fbclid=IwAR0KopffSN7-BO8Bs-qDLPv9geXQK-TY7GkopYzmS5MbnBCpIYmjGOyizWBY

⁶² <https://qadaya.net/?p=9774>

⁶³ <https://sschr.gov.eg/media-page/news/tashre3>

⁶⁴ https://www.cc.gov.eg/legislation_single?id=404857

⁶⁵ https://www.cc.gov.eg/legislation_single?id=373498

⁶⁶ <https://migrationpolicy.unescwa.org/ar/policy/qanwn-rqm-22-lsnt-2022-btdyl-bd-ahkam-alqanwn-rqm-82-lsnt-2016-bshan-mkafht-alhjrt-ghyr>

⁶⁷ <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/06/08/egypt-gov-new-law-refugees>

⁶⁸ <https://egypt.iom.int/news/almnzmtdaldwlyt-llhjrt-fy-msr-tuqdr-aldd-alhaly-llmhajryn-alhdyn-yyshwn-fy-msr-b-9-mlayyn-shkhs-mn-133-dwlt>

المصرية فى العامل مع اللاجئين والمهاجرين، ناهيك عن السيطرة على حالات الهجرة غير النظامية من الشواطئ المصرية منذ عام 2016.⁶⁹

جهود التعاون الإقليمي للهجرة المختطة فى المنطقة:

من الضروري أن نعترف أن التعاون بين دول المنطقة يصب فى مقامه الأول على كيفية التعاطى مع حالات الهجرة غير النظامية والإتجار بالأشخاص، وتوليها الحكومات أولوية تفوق إهتمامها باللاجئين. وربما كان من أهم سبل التعاون العربى ذلك الاجتماع التشاورى الذى استضافته لبنان فى سبتمبر 2017، حيث تم وضع خريطة لدوافع الهجرة الدولية فى المنطقة واتجاهاتها وأنماطها، توطئة لتحديد مسارات التحرك للتعامل مع الظاهرة⁷⁰. كذلك، مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمى للهجرة الأمانة والمنظمة والنظامية فى المنطقة العربية⁷¹ وقد استضافت جامعة الدول العربية أيضا بالمشاركة مع الإتحاد الأوروبى أول قمة تناقش موضوع الهجرة والأمن العربى⁷² أيضا لا يمكن إغفال التحركات على المستوى غير الحكومى والذى أسفر عن عدة شبكات إقليمية للتعاطى مع أنماط الهجرة المختلفة بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة من منظمات الأمم المتحدة مثل شبكة أبحاث هجرة اليد العاملة العربية⁷³.

المقترحات والتوصيات الموجهة للحكومات والأطراف الفاعلة فيما يتعلق بالحوكمة والجوانب القانونية للهجرة المختطة:

ربما كانت الحكومات فى المنطقة لديها العديد من الموازنات والموائمات بين ما هو أمنى، وما هو إنسانى. وربما تباينت سبل التعامل فى هذه القضية بحسب مواقف وامكانيات وتحالفات كل دولة، أيضا لا يصح أن نغفل عامل هام أيضا وهو سعى كل دولة فى ألا توجه لها إنتقادات من المجتمع الدولى فيما يتعلق بسياساتها وممارساتها. وفيما يلى هنا، محاولة لتقديم بعض التوصيات:

- أن تسعى دول المنطقة إلى إصدار تشريعات خاصة باللاجئين (أسوة بكل من دولة السودان التى أصدرت قانون اللجوء عام 1974، والحكومة المصرية التى تعد قانونا سيصدر هذا العام 2023) حيث لا بد من الوضع فى الإعتبار أن التشريعات الخاصة بمكافحة الإتجار بالبشر ليست كافية، بل لابد من تنظيم وضعية اللاجئين بتشريعات مباشرة حيث معظم دول المنطقة لم توقع أو تصادق على إتفاقيتى اللاجئين سواء الدولية أو الإقليمية.
- أن تتفهم حكومات المنطقة أن موجات الهجرة غير النظامية التى تجتاح العديد من الدول المطلة على البحر المتوسط على وجه الخصوص أحد أسبابها هو عدم وجود الخدمات الأساسية للاجئين على أراضيها، فلا بد من التعاطى مع قضية تحسين الأحوال المعيشية للاجئين على أنها الوقاية التى هى خير من العلاج، فتحسين الأحوال المعيشية يقلل من احتمالات السعى لمغادرة البلاد بالطرق غير النظامية.

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://euaa.europa.eu/sites/default/files/publications/2022-08/2022_07_MDR_Egypt_Origin_EN.pdf⁶⁹

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/reg-consultation-int-migration-2017-rib1-drivers-trends-patterns-ar.pdf⁷⁰

https://migrationnetwork.un.org/ru/node/183⁷¹

https://www.reuters.com/article/eu-arabs-ar7-idARAKCN1QB2FM⁷²

https://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_227182/lang--ar/index.htm⁷³

- على الحكومة المصرية أن تراجع تحفظاتها على إتفاقية 1951 الخاصة بوضعية اللاجئين حيث إن التحلل من الإلتزامات الأولية للاجئين من تعليم والحق في العمل والضمان الإجتماعى قد يؤدى مستقبلا أن تظل مسألة الهجرة غير النظامية برأسها من جديد بعد سنوات من السيطرة على هذه الظاهرة.
 - تكثيف التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية فى كافة مناحى الهجرة المختلطة، وعدم قصر سبل التعاون على البيانات بل التدريب و تبادل المعلومات والإحصائيات بشكل أكثر فاعلية.
 - إستلهم خطة منظمات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة المختلطة (من التعاون الإقليمى وترتيبات الاستقبال و حلول للاجئين... إلخ) وتطبيقها على المستوى الإقليمى خاصة بين الدول المتجاورة.
 - العمل بشكل جاد ومكثف بين أوساط اللاجئين و عمل خريطة للأماكن التى يخرج منها أعدادا كبيرة من المهاجرين غير النظاميين والتواصل مع المقيمين فيها عن طريق آلية للتواصل المباشر أو الحملات التوعوية الإعلامية.
 - التعاون فيما يتعلق بتيسير الهجرة النظامية بين الدول المطلة على المتوسط خاصة للعمال والمهنيين المهرة.
- دور الأطراف الفاعلين الرئيسيين العاملين فى مجال الهجرة المختلطة:
- على هؤلاء الأطراف أن يتعمقوا فى فهم الأسباب الرئيسية التى تدفع المهاجرين غير النظاميين للمخاطرة بأرواحهم وارواح ابنائهم والتعامل معها من منظور أجتتماعى ونفسى فى المقام الأول.
 - تيسير عمليات العودة الطوعية للمهاجرين المرفوضين كلاجئين على ألا يكون ذلك حكرا على المنظمة الدولية للهجرة، بل من منظمات غير حكومية دولية أو محلية على أن تساهم الدول المعنية بجزء من ميزانية برامج العودة.
 - التوسع فى عمل المنصات التى تديرها الأطراف الفاعلة والتى تستقبل المهاجرين العائدين من شمال المتوسط إلى جنوبه، مع توفير الضمانات للدول المستضيفة لهذه المنصات بأن الوضع مؤقت ولن يكون محيمات للاجئين حيث ترفض العديد من دول المنطقة هذا الحل.
 - على المؤسسات الفاعلة أن تشرك المهاجرين واللاجئين فى عمل خطط التعامل مع مشكلاتهم.